في تكريم مرزوق بشير

معن البياري

الذائع في مهرجانات الغناء والموسيقى، وفي مواسمها ومناسباتها التي لا تتوقف في غير بلد عربي، أن يعمد القائمون عليها إلى تكريم المغنين (والملحنين أحيانا). ومن النادر جدا أن يلتفتوا إلى كتّاب الأغنيات، والغالب أن يُؤتى على أسمائهم عرَضا، عند إزجاء الشكر المرسَل إليهم من بين كثيرين، في تحايا عابرةٍ (ونافلةٍ؟) أمام الجمهور العام، أو في دردشاتٍ مع الصحافة، والرّاجح أن كتّاب كلمات الأغنيات (وقصائدها) اعتادوا حالَهم هذا، فلا يقع واحدُنا على تبرّمٍ أو استياءٍ يشهرونه، يحتجّون فيه، مثلا، على استنثار المغنّين والملحنين باحتفاء الإعلام بهم، وبمناسبات التكريم والتقدير ومنافسات الجوائز، فيما هم لا يلحظ أحدٌ وجوب الانتباه إلى منجزهم. .. ولكن منظّمي «ليلة الأغنية القطرية» في نسختها الثانية، ومن أشرفوا على برنامجها البهيج، لم يأخذوا بهذا التقليد (!)، واختاروا أن يكون كاتب الأغاني، مرزوق بشير، أحد المكرّمين في ختام هذه الاحتفالية التي شارك فيها نحو 25 مغنيا قطريا (ومشاركة خاصة من الفنان التونسي لطفي بوشناق)، في ليلتين على مسرح المِيَاسة في مركز قطر الوطني للمؤتمرات. وكان طبيعا أن وزارة الثقافة والرياضة نجحت في تنظيم المناسبة، على الرغم من كورونا، فانعقدت النسخة الثانية بنجاح موصولٍ بنجاح دورة العام الماضي التي كانت سهريةً واحدةً في مسرح قطر الوطني، تحت عنوان «أصل الوفا منّي» المأخوذ من أغنيةٍ للراحل فرج عبد الكريم، فيما جاء شعار احتفالية سهرتي الجمعة والسبت الماضيين «محتار يا بلادي شهديلج»، المستقى من أغنيةٍ كتبها مرزوق بشير.

صحّ تماما قول مرزوق بشير، عند تكريمه، إن الكلمة هي أساس الأغنية. وجاء دالا على رحابة منظوره إلى فن الأغنية قولُه إن تكريمَه لا يذهب إلى كلماته فقط، وإنما إلى كل كتّاب الأغنية القطرية، وإلى كل من جعل من كلماتِهِ نغما وغناءً، ولحنا وعزفا، وإلى من استمع إليها وتقبّلها (ومن لم يتقبلها أيضا)، وأيضا إلى «رفيق الدرب والنغم والمعاناة المرحوم عبد العزيز ناصر، رائد الأغنية القطرية». وفي البال أن مرزوق بشير عرّف نفسه، مرّة، كاتبَ أغنية وليس شاعرا. وأيا كان الحال، فإن هذا التعريف يخصّ واحدا فقط من مشاغل أستاذنا المتنوّعة، فهو رجل الإعلام المخضرم، والمحاضر الجامعي في الدراما والنقد المسرحي، والفاعل الثقافي، والباحث، والمختصّ بتأهيل أكاديمي (الدكتوراه) من الولايات المتحدة، فضلا عن خبرته الإدارية الواسعة في شؤون الثقافة والإعلام، فهو إذ يتولى حاليا موقع مدير إدارة البحوث والدراسات الثقافية في وزارة الثقافة والرياضة القطرية، فقد تولّى سابقا موقع مدير الإعلام في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (في الرياض)، وترأس رئاسة تحرير صحيفة «Gulf Times» وعمل مسؤولا في الإذاعة القطرية. وربما يكون الأبرز بين هذا كله أن مرزوق بشير أحد وجوه الفعل الثقافي في بلده، ليس فقط بإشرافه على غير مشروع، وبتولّيه مسؤولياتٍ في لجان عديدةٍ مختصةٍ بالتنشيط الثقافي، ومعنية بمنافساتٍ على جوائز مقدّرة، وإنما أيضا بمساهماته في النقاش في الشأن الثقافي والإعلامي والتربوي في دولة قطر، وما يعرفه المشهد العام، فيما يتصل بالنشاط المسرحي والإنتاج الدرامي (أمثلة) من تحدّيات وإشكالات، ومن أسئلةٍ متصلةٍ بالفضاء العام في قطر ومحيطها الخليجي وأفقها العربي. وعندما تقرأ للدكتور مرزوق بشير في هذا كله (وغيره) تجده الباحث الجدّ الذي يصل الظاهرة الراهنة بمقدّماتها وماضيها، والمثقف المنشغل بأسئلة الهوية واللغة، وربما يشتبك مع الوجدان العام وتطلعات المستقبل في بلده.

ولّما كان المُقام هنا هو تكريم مرزوق بشير على واحدٍ من مشاغله وعطاءاته (وهمومه للحق)، وهو إسهامه في رفد الأغنية القطرية بنصوصه، يحسُن أن يُشار هنا إلى أنه من أوائل الذين كتبوا اللوحات الغنائية المتكاملة، وممن ساهموا، مع غيره، في تظهير معالم هوية الأغنية القطرية، وقد غنّى له علي عبد الستار وفرج عبد الكريم وغيرهما. وعلى ما يذكر من هم أدرى من صاحب هذا التعليق، فإن لقاءه مع صديقه الموسيقار عبد العزيز ناصر، رحمه الله، كان «محطةً مهمةً في تاريخ الأغنية القطرية» .. أطال الله في عمر مرزوق بشير، ومتّعه بالصحة.

التمرّد على الأكاديمية الغربية بين حلاق وسعيد

مهنا الحبيل

تحتاج مجموعة مظاهر الأزمة التي خُلقت من المشروع الحداثي، ونظمه المعرفية، إلى دفتر كامل لسردها تشمل التدمير البيئي، والإمبريالية الشاملة التي تنفي إنسانية البشر، وتأسيس كيانات سياسية قاتلة، وتسميم الغذاء ومصادر الماء، والقضاء على كائنات حيّة، والتفكك الاجتماعي والمجتمعي، وزيادة الفردية السيادية النرجسية، والأمراض النفسية المرتبطة بالزيادة الوبائية لحالات الانتحار.. وغيرها الكثير. ..

وائل حلّاق

يقف وائل حلاق، قبل هذا التذكير، على موقع إدوارد سعيد داخل الفلسفة الأخلاقية الغربية نفسها، وتبدو صورة الإدانة الموثقة من كتب سعيد صادمة، فحلاق هنا يشير إلى تباين فلسفي أخلاقي عن سعيد الذي اتكأ كثيراً على ميشيل فوكو، ويُقارن وينقل عن باحثين من نقاد سعيد، للمعمق الإنساني العلماني في روح سعيد، ورحلته البحثية، حيث إنه، على خلاف شيلر وفوكو أستاذ سعيد المقدّم، وإشارة فوكو وشيلر واعترافهما بقدرة الدين على فهم العالم، كما (للعلمانية الإنسانية) في فهم العالم، فإن سعيداً ينبذ التراث والدين تماماً. وهذا المفصل غاية في الأهمية في رحلة الجدل بين حلاق وسعيد، وهناك تعقيباتٌ مهمة على إدانة حلاق لا تقلل حقيقة أزمة سعيد الكبيرة في ضعف أرشيفه، وتمكُّن الفكرة النمطية عن الشرق التي صنعتها الحداثة في وجدانه الفلسفي، فيما كان تمرّده الأخلاقي والعلمي على الأكاديمية الغربية أحد أكبر انعطافات الدراسات النقدية الفلسفية الحديثة التي وثقت المشروع الاستعماري بالاستشراق، ثم عجز سعيد أو تجاهل العبور إلى الأصل الفلسفي الذي اتكأ عليه الاستشراق، الذي ظل فاعلاً في كل صناعة الحداثة المادية بعد ذلك.

يشير حلاق هنا إلى تبنّي سعيد عقيدة فوكو (الإنسان صانع طريقه ومصيره، من خلال المقاومة والنقد، ومن خلال السعي والكد). لم يتعرّض هذا المبدأ لفوكو لنقد تشريحي، ولا لتفكيك مآلات ما بعده التي سطّرها بحسب تاريخ الجنسانية، ثم تطبيقاته التجريبية على حياته الشخصية، ثم موته قبل أن تكون هناك فرصة لفوكو ذاته لمراجعة هذا المصير، فهل يمكن أن نفهمه في سياق مبدئه النقدي، أم في سياق تصحيح هذا المبدأ، وفقاً لقواعد المعرفة الأخلاقية المستقلة؟ استبعد أن يكون إدوارد سعيد قد جهل موقع ذلك التطرّف الذي انتهى إليه فوكو في تاريخ الجنسانية، ومن ثم ظل تناول سعيد فوكو يقارب هذه الزاوية التي تتفق برفض الدين والتراث، وأي قيم معرفية أو أخلاقية تناولها شيلر وغيره. وفي الوقت نفسه كانت مسيرته الأكاديمية تواصل في التخصص نفسه من عمق نظرية فوكو برفض القوة التي فرضتها الإمبريالية الغربية، ومن ثم نأى سعيد بنفسه، إن صح هذا التعقب، عن تطرّف فوكو الجنساني الذي يُشكّل اليوم إحدى أهم أزمات زرعتها الحداثة، وهذا يُشير إلى عدم حماسته لهذا الفرع الذي توسع بعد موت فوكو.

هذا القسم والمسار من أزمات الحداثة تسقطها الفلسفة الأخلاقية للغرب كلياً، وفي عناوين الحوار النقدي الحديث. ودعونا نعود إلى جزءٍ من قائمة الأزمات التي عدّدها حلاق، وهي منظورة مشهودة للعالم اليوم، مؤكدين أن ما ذكره من بروز جماعات مؤثرةٍ في القرية العالمية، ضمن تيارات الفلسفة الأخلاقية، يؤكّد الحاجة لشراكة كبرى للضلع الغائب، وهو الفلسفة الأخلاقية للمعرفة الإسلامية.

> نأى سعيد بنفسه عن تطرّف فوكو الجنساني الذي يُشكّل اليوم إحدى أهم أزمات زرعتها الحداثة

وهناك مشترك بين بعض أقاليم العالم الجنوبي، وبين الشرق الإسلامي، في مراجعات هذا القسم، وهو ما يندرج تحت: التفكك الاجتماعي والمجتمعي وزيادة الفردية السيادية النرجسية، والأمراض الاجتماعية العقلية، والتحوّل الوبائي لظاهرة الانتحار. يندرج هذا القسم كله نحو حياة البيئة الاجتماعية للإنسانية، وحجم التدمير لعلاقات هذه البيئة الذي شكل دوراً أساسياً وخطيراً، في إفقاد المجتمعات، بدءاً من الخلية الاجتماعية الصغيرة، وهي الزوج الرجل والزوجة المرأة، أو العلاقة الرومانسية بين الرجال والنساء، والتجاذب الطبيعي في إطار الحب الحميمي، أو الحب الوجداني التضامني بين الأب والأم وبين أولادهما، وخريطة الأقارب التي شكلت بقاء التناسل البشري. وكانت تعيش تحتها الإنسانية قبل الحداثة، في انسجام عام وتبادل مصالح بيئية طبيعية، لا ينقضّها مستويات الخلل والعنف التي مارستها خريطة الأقارب، في دورات زمنية واسعة للحياة البشرية، فالأصل بقاء هنا على مضمون السعادة التي حققها التضامن الاجتماعي والطمأنينة، وليس حالات الشذوذ من عنفٍ أو غيره، بحكم أن الشذوذ في التجاوز والإساءة، من خريطة الأقارب هي النسبة القليلة في البيئة الاجتماعية. وقواعد معالجة الظلم فيها يصحّح لأجل الضحايا لا الشذوذ عن القاعدة، كل هذه العلاقات تعرّضت، ولا تزال، لحرب تجريفٍ ممنهجة، وفُرضَت صور المثلية والعلاقات الاجتماعية المتطرّفة الانحراف، على ثقافة هذا العالم.

ولم يكن الأمر مطلقاً قائماً على فهم حالات تبنٍّ شخصي، أو ظروف العنف أو التجاوز الجنساني، وإنما تبنّت الحداثة المادية فرض حضور هذه الثقافة في التشكيلات الأولية للطفولة، معتمدة على هذا الأصل المزعوم، في تشكلات الجنسانية بحجّة قرار الفرد، وهو القرار الذي قام أصلاً على تقديس الفردانية كجسم مادي مستقل يسعى إلى اللذة، وعبرها يصل إلى ما يقرّره بعد هذه اللذة، أو اللذات المتصاعدة. ولم يُسمح للشباب مطلقاً داخل جغرافيا الحداثة الاجتماعية بالاستماع إلى الرؤية النقدية التي تطرح لهم تراتبية المعرفة وحياة الإنسان، وحريته وتكامله مع المنظومة الاجتماعية، ثم تضامن المجتمع ذاته، من دون أن يضر الفرد بحقوقه، ولا أن يحرم نفسه متع الحياة، التي تقوم أصلاً في بعضها على مفهوم الشراكة بين الزوجين، وبين الفرد وكينونته روح إنسان، وليس جندراً مادياً، وهدماً للكيان الاجتماعي في وجدان الشباب، بدلاً من تسخير العلم الاجتماعي والبحوث الأكاديمية، لرعاية هذه الروح الإنسانية، ودعم شراكتها، مع بقاء حق الاستقلال في الحياة للفرد الإنسان إن شاء.

(كاتب عربي في كندا)

كاريكاتير **عماد حجاج**

السوريون ودوّامة البحث عن المخرج

عبد الباسط سيدا

تضم الأحزاب السياسية عادة مجموعة من الأشخاص توافقوا على التوجهات الهادفة إلى إنجاز تغيير سياسي، يقترب، وفق منظورهم، نحو الأفضل بالنسبة إلى مجتمعهم. والحزب لا يكون فاعلاً من دون وجود نواةٍ صلبة، تكرّس وقتها وجهدها لبلورة سياسة الحزب، ووضع خططه، والعمل على تنفيذها.

ولا يمكن لأي حزب أن يفلح في بلوغ ما يعمل من أجله، من دون تأييد شعبي مقبول، يتجلّى في الأنظمة الديمقراطية من خلال نتائج الانتخابات. أما في الأنظمة الديكتاتورية فهو غالباً ما يتشخّص في الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، وحين تنسدّ الآفاق، ويتم التيقن من استحالة الإصلاح، وتتفاقم المشكلات، تأخذ الاحتجاجات طابع الانتفاضة، وحتى الثورة. وفي هذه الحالة، تبدأ الأحزاب التي عملت باستمرار على إخراج الطاقات الكامنة لدى وسطها الشعبي إلى حيز الوجود بالفعل؛ وتعمل على توجيه الانتفاضة أو الثورة نحو أهدافها الحقيقية، وتحرص باستمرار على منع استغلالها من قوى خارجية لها أجنداتٌ إقليمية أو دولية، وأخرى داخلية، قد تكون على علاقةٍ مع النظام نفسه الذي ثار عليه الشعب.

ولكن في حالة ثورات الربيع العربي كانت هناك وضعية استثنائية، تمثلت في ثوراتٍ عارمةٍ جسّدت غضب مختلف الشرائح والقوى المجتمعية من جهة، وغياب الأحزاب والقوى السياسية القادرة على التوجيه والتنظيم، والاستمرار حتى بلوغ الأهداف من جهة ثانية. ورغبة في التحديد والاختصار، سيتم هنا التركيز على الحالة السورية، باعتبارها مستمرة ومفتوحة على كل الاحتمالات.

كانت الأوضاع في سورية متأزمةً على جميع الأصعدة قبل عملية التوريث عام 2000؛ لكن حافظ الأسد كان قد تمكّن من تدجين القوى السياسية المعارضة ضمن إطار ما سمّاها «الجبهة الوطنية التقدمية». أما القوى الإمكانات التي تمرّدت على عملية التدجين، فقد كان نصيبها القمع المتوحش والشيطنة والتصفية. هذا في حين أن الأحزاب الكردية كانت، منذ البداية، أحزاباً مطلبية، لا تشكل خطراً على النظام.

وفي العام الأول من حكم بشار الأسد الذي كان بعد العملية القيصرية التي أجريت لدستور والده، أعطيت وعود كثيرة بالإصلاح، تعاملت معها النخب السورية وكأنها وعود صادقة. وشهدت سورية، في تلك المرحلة، حركة دؤوبة من دعاة الإصلاح، تمثلت، أولاً، في بيان الـ 99، ومن ثم في بيان الألف، ومنتديات إحياء المجتمع المدني. ولكن سرعان ما تدخلت السلطة مجدّداً، وأوقفت الحراك السلمي المدني الذي كان يغلب عليه الطابع الليبرالي العلماني، وذلك بعد أن وجدت فيه خطراً جدّياً يهدّد استبدادها وفسادها. وتراكمت السلبيات، وتفاقمت الأزمة، وانسدّت الآفاق أمام الشباب السوري المتميّز بقدراته، والحريص على مواكبة العصر، وهذا ما نشهده واقعاً ملموساً في مختلف المهاجر التي انتقل إليها السوريون قسراً. ولم تكن الأحزاب السياسية المعارضة مؤهلة لتوجيه النقمة الشعبية وعقلنتها، فهي كانت بصورة عامة ضعيفة، من جهة التنظيم والشعبية، وهرمة من جهة القيادة؛ وكانت قد استسلمت، في واقع الحال، لإرادة الأجهزة الأمنية، حينما ارتضت بحصر عملها ضمن الهامش المباح.

ومع انفجار الثورة السورية الشاملة، عبر المظاهرات السلمية في معظم المناطق السورية، وهي المظاهرات التي تميزت بطابعها الشبابي والوطني بصورة عامة، وضمّت الطلبة والمثقفين والفنانين والأكاديميين والشغيلة وأصحاب المهن والمحلات التجارية والمزارعين من مختلف المكونات المجتمعية السورية، كانت الأهداف الأساسية تتمثل في المطالبة بالإصلاح، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور، إلى جانب رفع حالة الطوارئ.

وكانت هناك حاجة حقيقية لقيادة سياسية تتمكّن من تجسيد أهداف الثورة، والدفاع عنها، والعمل على كسب التأييد لها. هذا إلى جانب تنظيم الجهود، وتأمين المستلزمات المطلوبة لاستمرارية الثورة، والحرص على عدم انحرافها عن خطها الوطني الإصلاحي. ولم تكن هذه المهمة سهلة قطعاً. وقد تنبهنا، منذ البداية، إلى الصعوبات الكبيرة التي ستواجهنا في هذا المجال، لأن الأحزاب الموجودة لم تكن في وارد القيام بهذه المهام، كما أن الأفراد المعارضين كانوا مبعثرين مشتتين في المكان والعلاقات والتوجهات.

وبعد سلسلة مؤتمرات عشوائية أخفقت في إنجاز المطلوب، أخذت مجموعة محدودة العدد على عاتقها موضوع السعي من أجل تشكيل منظمة أو مؤسسة سياسية، تكون العنوان السياسي للثورة. وقد بذلت جهود كبيرة لإنجاز ذلك، وجرت مناقشاتٌ مسؤولة، تناولت الوضع السوري من مختلف جوانبه، وتم التواصل مع القوى السياسية المختلفة لدعوتها إلى الإنضمام إلى المشروع المرتقب؛ وظهر المجلس الوطني السوري، كما نعلم جميعاً، الذي كان بصورة أساسية حصيلة حوارات ومناقشات سورية - سورية؛ وتمكّن، خلال فترة وجيزة، من الحصول على الاعتراف الأهم والأعز من الشعب السوري الذي خرج في مظاهراتٍ عارمة، ترفع شعار «المجلس الوطني السوري يمثلني»، وكان الانفتاح الدولي الواسع على المجلس.

وعلى الرغم من ضغط الظروف، وقلة الخبرة، والإمكانات المحدودة، والحواجز النفسية التي كانت بين القوى السياسية، والشخصيات التي تشكل منها المجالس، استطاع هذا الأخير أن يثبت مقدرة السوريين على العمل المشترك، وحاز احترام الدول. وأذكر في هذا المجال قولاً لمسؤول عربي بعد تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وفي أثناء مناقشة الصعوبات التي كانت تواجهنا حينئذ: «لقد كنتم تعملون في المجلس على أفضل وجه، ولكننا لم نساعدكم». ومثل هذا الكلام سمعناه من مسؤولين آخرين دوليين وعرب.

ولكن ما حصل أن القوى الدولية المؤثرة لم تكن موافقةً على توجهات المجلس، المستلهمة بصورة أساسية من أهداف ثورة السوريين. كما أن سوريين كثيرين من المعارضين الذين ظلوا خارج المجلس، لأسباب عدة، كانوا في عجلةٍ من أمرهم، ولم يستوعبوا الظروف والإمكانات، بل عملوا بكل الوسائل على الإساءة إلى المجلس، ما داموا ليسوا داخله. حصل ذلك مع أنه كان هناك سعي جاد للتواصل مع جميع القوى السياسية والفعاليات المجتمعية والشخصيات الوطنية السورية، بغية ضمها إلى المجلس، أو التنسيق وتبادل المهام معها، ليكون الأخير الإطار الوطني الشامل الذي يجمع بين كل الوطنيين السوريين الساعين من أجل الأفضل لشعبهم ووطنهم.

وقد استغلت القوى الدولية، المعنية بسورية وجغرافيتها وأهميتها المفتاحية في المنطقة، نرجسية بعض السوريين، واستعجال بعضهم الآخر، كما استغلت الخصومات والمنافسات الشخصية لدى طائفةٍ ثالثة، فتحرّكت لسحب الشرعية من المجلس الوطني، بعد أن تيقنت من استحالة إقناعه أو التأثير عليه بخصوص التخلي عن أهداف الثورة السورية. لقد فوّت السوريون المناهضون لحكم بشار، المستبد الفاسد المفسد، على أنفسهم فرصة نادرة، حين وَرّطوا أنفسهم بمشروع «الائتلاف»، وأفسحوا المجال أمام القوى الدولية للتدخل في أدق تفاصيل خصوصياتهم المجتمعية. وما نشهده راهناً من تجمعات ودعوات إلى عقد مؤتمر وطني سوري لا يخرج، في معظمه، عن هذا الإطار بكل أسف، على الرغم من وجود نياتٍ صادقة لدى كثيرين، فمعظم هذه الاجتماعات الشللية، والمشاريع الحزبية التي نسمع بها، أو نقرأ عنها، بصورة شبه يومية من هنا وهناك، مستعجلة، لا تستند إلى دراسة معمقة لطبيعة الوضع السوري، وماهية الاحتياجات. وهي غالباً مشاريع تحرّكها دوافع فردية أو شللية، تنطلق من عقلية سحرية تنشد الحلول السريعة غير الواقعية. لا تأخذ بالاعتبار ماهية الصعوبات، وتهمل تحديد الأسباب الحقيقية، ولا تقيم التوازن بين الإمكانات والحاجات والظروف.

هذا في حين أن اجتماعات أخرى افتراضية وواقعية نظمت، وتنظم، هنا وهناك، كانت بغرض التعبئة والتضليل، وإعطاء انطباع زائف بأن الجهة المنظمة حريصةٌ على معرفة آراء الناس، وتقيم وزناً لرغباتهم وقراراتهم. والقاسم المشترك بين هذه الاجتماعات أن الجهات التي تقف وراءها غالباً ما تكون غير سورية؛ لكنها تستخدم السوريين ليكونوا مجرّد واجهة لمشاريعها التي لا تتقاطع مع مصلحة السوريين وبلدهم، بل تقيم الحواجز بينهم، وتجعل من بلدهم مجرّد مناطق نفوذ، قد تتحوّل مستقبلاً إلى مناطق وجود دائم لتلك الجهات الأجنبية، أو قد تصبح مجرد أوراق ضغط لبعة المساومات الدولية.

الكل اليوم في انتظار الاستراتيجية الأميركية الجديدة في عهد الرئيس المقبل جو بايدن، ولكن الأهم سورياً أن يعيد السوريون ترتيب أوراقهم وأفكارهم وأولوياتهم، ويستعدّوا للإبحار في هذا الجو العاصف. فمن يدري؟ ربما تصبح الرياح أكثر انسجاماً مع أشرعتهم، على حد تعبير أحد الأصدقاء، هذا إذا ما أحسنوا تجهيزها وتثبيتها، وتمسّكوا بأولوياتهم الوطنية السورية قبل أي شيء آخر.

(كاتب سوري)

> استغلت القوى الدولية، المعنية بسورية وجغرافيتها وأهميتها المفتاحية في المنطقة، نرجسية بعض السوريين

«مظلومية» ترامب

عيسى الشعيبي

مع أنه أظهر تجاهلاً وعناداً كثيرين، ومارس سياسة الإنكار، وظل يكابر ويجادل ويراوغ من دون انقطاع. غير أن من شبه المؤكد أن الرئيس الأميركي المفتون بنفسه، الواثق من إعادة التجديد له في البيت الأبيض، لم يكن في دواخله على الصورة المتماسكة التي أراد تظهيرها للخارج، فقد صدمته النتائج الأولية غير المواتية للانتخابات الرئاسية، هزّته هزاً عنيفاً، وبدّدت يقينه الراسخ عمليات فرز الأصوات مع مرور الوقت، وربما جافى النوم عينيه ساعاتٍ طوالاً، وقضى بعض الليالي البيضاء، بعد أن بدأ فرز الولايات المتأرجحة تدريجاً في حسم السباق.

وأحسب أن دونالد ترامب حين كان، في الأسابيع القليلة الماضية، يضع رأسه على وسادته المحشوة بالغرور والأكاذيب والتزهّات، كان يُسائل نفسه بحُرقة، كل ليلة من لياليه الطويلة: كيف لي أن أخسر هذه المباراة التي أعددت لها العدّة الكاملة من دون نقصان؟ كيف لجو بايدن «النعسان» الباهت، فاقد الكاريزمية، قليل الحيلة، أن يفوز بكل هذه الأصوات؟ من مثلي صال وجال، أقام الدنيا وأقعدها، عبر الحدود واجتاز القيود، كسر قواعد اللعبة التقليدية، ألهم الملايين وشدّ عصب الأميركيين، أوفى بوعوده، وربح معاركه على كل صعيد، كيف بحق الجحيم يخسر الرهان؟

وسط فيضٍ من علامات التعجب التي راحت تداهم عقل ترامب، من قُبل ومن دُبر، بعد أن تراءت له الخسارة المحققة رؤيةَ العين المجرّدة، من المرجح أن الرئيس المقهور قهر اليتيم على مأدبة اللئيم، قد طرح على ذاته أسئلةً أكثر إلحاحاً من سابقاتها، وأشد مضاضة من كل ما عداها: كيف لي أن أُهزم هكذا، وقد هزمت كل استطلاعات الرأي قبل أربع سنوات، تماماً كما هزمت فيروس كورونا قبل أربعة أسابيع؟ أين ذهب الزخم الذي خلقته بيدي، وأين ضاعت الهستيريا والديماغوجيا التي صنعتهما بنفسي؟ كيف سأتراجع، وقد قلت إنني الفائز مهما كانت نتيجة الانتخابات؟

على أن السؤال الأكثر أهمية الذي ربما ألحّ على ذهن ترامب على مدار الساعة، وظل يعذّب قلب الشعبوي الأكبر حتى النفس الأخير: ماذا سأصنع بأصوات نحو 74 مليون مواطن أميركي شديدي البياض، نفروا معي على السرّاء والضراء، ركضوا ورائي بعيونٍ مغمضة، آمنوا بي وصدّقوني على طول الخط؟ وماذا عن 88 مليوناً يتابعونني على «تويتر»، هل أقول لهم انتهى الأمر وانفضّ السامر، أم أقول لهم يا قوم، لقد خسرنا المعركة ولم نخسر الحرب، وليس مسموحاً لنا البكاء على اللبن المراق؟

وباعتبار أن رؤية ترامب لنفسه المتضخّمة حد الورم، تجعله غير قادرٍ على استيعاب مفهوم الخسارة، والتنازل ببساطةٍ عن منصب رئيس رؤساء العالم، وحقيبة المفاتيح النووية، وقيادة قوات الدولة العظمى الوحيدة، فمن الواقعي أن يمضي المريض بجنون العظمة إلى خلق واقع من صنع خياله. ولعل المعطيات الأولية الدالة على مسعى ترامب، الهادف إلى إقامة البنية التنظيمية لمفهوم الضحية، أو قل المظلومية بالمعايير الأميركية الحديثة، ماثلة في حقيقة أن ترامب ذهب إلى القضاء شاكياً، وإلى أنصاره محرّضاً، وراح يقدّم نفسه للجميع أنه الأب المؤسس، إن لم نقل عرّاب اليمين الأبيض المسيحي المتديّن المتعصب، أتت به الأقدار لإنقاذ أميركا من هيمنة الملونين والسود والمسلمين والمثليين والمهاجرين غير الشرعيين، إلا أن ثلة من اللصوص الديمقراطيين اليساريين الأوغاد تآمرت عليه، غافلته وسرقت منه فوزاً كان قاب قوسين.

تتحدّث الأخبار المتواترة عن عزم ترامب على إنشاء شبكة تلفزيونية خاصة به، بعد أن خاب أمله بشبكة فوكس نيوز المفضلة لديه حتى الأمس القريب، كي يقصّ من على منصتها سردية الجَوْر والظلم، وفصول المؤامرة الجهنمية، وحكاية حرمانه الفوز «عينك عينك»، وفي ذلك إشارة ذات دلالةٍ على أن اللعبة الماجنة بدأت تُغوي ترامب، وأخذ يروقه لعب دور الضحية، الأمر الذي يقتضي منه تفصيل قميص عثمان جديد، من ماركة أميركية مسجّلة، ومن ثمّة تقمّص هيئة القائد العابد الناسك المخذول، صاحبة المظلومية التاريخية الشهيرة.

ممنوع التدخل في جرائمنا الداخلية!

محمد طلبة رضوان

ألقت السلطات المصرية القبض على ثلاثة نشطاء في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري: جاسر عبد الرازق وكريم عنّارة ومحمد بشير، لينضموا إلى زميلهم، عضو فريق المبادرة، باتريك جورج زكي، المحبوس احتياطيًا منذ فبراير/ شباط الماضي، وذلك في إطار الحملات الأمنية المستمرة، منذ مجيء عبد الفتاح السيسي، لإنهاء «فكرة» المجتمع المدني في مصر، مبناها ومعناها، وتحويلها إلى ديكور. تعد المبادرة من أهم المؤسسات، غير الحكومية، التي تهتم بالحقوق والحرّيات الأساسية في مصر، وتشتغل على ملفات العدالة الاقتصادية والاجتماعية والجنائية، وتتعاون مع مثيلاتها في دول أخرى، تتشابه في مشكلاتها وأزماتها مع مصر، وهو ما يعني لدى «البشر الطبيعيين» تبادل الخبرات والدعم، لكنه لا يعني عند السيسي وأجهزته سوى أنهم متآمرون على الدولة، وإرهابيون، وهو ما تروّجه الآن مواقع وقنوات تابعة للنظام.

لا يستطيع النظام المصري التفريق بين منظمات حقوقية تعمل لصالح مجتمعاتها وأخرى يجري استغلالها للضغط السياسي. كما لا يستطيع التفريق بين المعارضة السياسية والحرب، فهو، في الحالتين، يخوض حربا، فيقتل، ويختطف، ويعتقل، ويُخفي قسريا، ويشرّد آلافاً، بدعوى أنه في «حالة حرب»، يخوضها ضد كل من يثبت، أو يشتبه، في أنه ليس معه. تتعاون المبادرة مع منظمات مماثلة في كينيا وجنوب أفريقيا والفيليبين والهند والأرجنتين والبرازيل وكولومبيا، فمن في هذه الدول يريد أن يتآمر على مصر، أو السيسي، أو النظام؟! جميعها دول «تعبانة» مثلنا، تستفيد المبادرة من خبرات هذه المنظمات في مواجهة مشكلاتٍ قريبةٍ من مشكلاتنا، وتساعد، بقدر إمكاناتها، في ملفاتٍ هامة وفعالة، يراها أي مواطن عادي ملفاتٍ تخصّه، ويرى جهد المبادرة فيها عملا وطنيا، فيما تراه الدولة خيانة!

أبرز محطات الخيانة، وفق تعريف قبيلة السيسي، كانت مشاركة المبادرة في صياغة قانون التأمين الصحي الحكومي الذي جرى إقراره العام الماضي، والذي جرت بعض اجتماعاته في مقر المبادرة المصرية! ولم تكن هذه هي المرّة الأولى التي يتعاون أعضاء المبادرة فيها مع «نظام» يلاحقهم ويعتقلهم ويشوههم، بل سبقتها مشاركاتٌ أخرى، في ملفاتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ تتقاطع فيها توجهات الحكومة مع أنشطة المبادرة. بدأت المبادرة في العام 2002، وكان ملف الصحة أحد أبرز اهتماماتها، الحق في الصحة، الحق في العلاج المجاني، الحق في الدواء الرخيص، لم تكن مجرد شعارات، أو تصريحات ووعود مجانية، بل برامج، ومشروعات، ومعارك، امتدت إلى ساحات المحاكم. ولم تكن طبعا مؤامرات، وفق التصور الكوميدي للدولة، فالمطالبة بالتأمين الصحي للمواطنين ليست مؤامرة. المؤامرة الحقيقية هي خصخصة الهيئة العامة للتأمين الصحي، وهو ما أرادته الدولة المصرية، وشرعت في خطواته الأولى، في العام 2007، فتصدّت لها المبادرة المصرية، ورفعت قضية أمام القضاء الإداري ضد وزير الصحة، وقتها، حاتم الجبلي وكسبتها، وهي واحدةٌ من معارك قانونية كثيرة خاضتها المبادرة، منها أيضاً معركة مكافحة غلاء أسعار الأدوية، وتحديد سعر اجتماعي عادل للدواء، وكانت آخر إسهاماتها، بالتعاون مع شركاء لهم، محاولة صياغة مشروع مفصّل لتعليق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في مجال الدواء، على أي لقاح ضد فيروس كورونا. ناهيك عن نشاطاتهم في ملفات العدالة الجنائية والرقابة على منظومة إنفاذ القوانين في مصر من محاكم ونيابة وسجون وأقسام شرطة وأماكن احتجاز. .. الآن هم في السجن، يتهم الانضمام لجماعة إرهابية، لأن وفدا غربيا زارهم، بشكل معلن، للتحدّث عن حقوق الإنسان في مصر، وهو ما يعني فضيحة للنظام، والحل، ليس تعزيز حقوق الإنسان في مصر، بل سجن واعتقال كل من يطالب بها، وإصدار بياناتٍ شديدة اللهجة تطالب بعدم التدخل في جرائمنا الداخلية!

إعادة تموضع سعودي في أزمة اليمن

علي الذهب

بعد أيام قليلة من نفي مبعوث السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلّمي، وجود مفاوضات سرّية بين بلاده والحوثيين، بشأن إنشاء منطقة عازلة على الحدود الجنوبية الغربية للسعودية مع اليمن، شن الحوثيون هجومًا صاروخيًا على محطةٍ لتوزيع النفط تابعة لشركة أرامكو، في مدينة جدة، وكثفوا عملياتهم البحرية على نقاطٍ للنفط، قبالة سواحل جيزان وأعالي البحار، جنوبي البحر الأحمر.

والواقع أن الحديث عن المنطقة العازلة، إيّاها، ليس أمرًا جديدًا، فقد أثير ذلك قبل عام، عندما كثف الحوثيون ضرباتهم، بالصواريخ والطائرات غير المأهولة، على مناطق نجران وغسير وجيْزان، ومصالح بحرية أخرى، لكن الجديد في الأمر مجيئُهُ في سياق وقائع أخرى، تشير إلى أن هنالك تحوُّلًا في الموقف السعودي إزاء الأزمة اليمنية.

في سياق هذا التحول، يبرز الإعلان المفاجئ عن مغادرة شخصيتين بارزتين في حزب التجمع اليمني للإصلاح الأراضي السعودية إلى تركيا، رئيس الحزب محمد اليدومي، وعبد المجيد الزنداني، الذي يرأس جامعة الإيمان، وذلك بعد حوالي ست سنوات من مكوثهما في المملكة، على الرغم مما يثار بشأن تقييد السلطات السعودية تحرّكاتهما خلال هذه المدة. أما ما يسترعي الانتباه، فهو أن هذه المغادرة، خصوصًا الزنداني، تزامنت مع تصعيد سعودي تجاه جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها حزب الإصلاح.

خلال الأيام العشرة الماضية، وبينما الحوثيون يحاولون الإحاطة بمدينة مأرب من ثلاثة اتجاهات، سحبت السعودية معدّات عسكرية تابعة للتحالف في هذه المدينة ومناطق محيطة بها، بمبرّر إجراء عمليات صيانة دورية في ورش تقع خارج مسرح العمليات، وفي وقتٍ سيطر فيه الحوثيون، مؤقتًا، على معسكر ماس الاستراتيجي، غربي مأرب، وكذلك اشتداد القتال بين القوات الحكومية ومليشيا المجلس الانتقالي في محافظة أبين، شمال شرقي خليج عدن، في سيل فرض واقع على الأرض يعزّز طموح طرفي المواجهة بشأن الترتيبات العسكرية والأمنية التي تضمّنها اتفاق الرياض، وفقًا لرؤية كل منهما إزاء تنفيذ هذه الترتيبات التي لا

المطبّعون في قلوبهم مرض وذاكرتهم هباء

بنسالم حمّيش

القضية الفَلسطينية مأساة العرب والمسلمين المستعرة، وإحدى أمهات القضايا عند أحرار العالم وحرائره. وحسبنا هنا أن نسترجع بعض تواريخها ومنعطفاتها في حرم هيئة الأمم المتحدة، حتى نرى ونوقن كيف تنبني «الشرعية الدولية» على منطق القوة والأمر الواقع من جهة، وعلى ازدواجية المكاييل والمقاييس من جهة ثانية، فقبيل إنشاء دولة إسرائيل على «ذكريات توراتية» (بتعبير جاك بيرك) وبالغصب والإرهاب (مشخّصين في جماعتي أرغون وهاغانا)، كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 (29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947) قد تبنّى مشروع تقسيم فلسطين، الخاضعة إذ ذاك للانتداب البريطاني، إلى دولتين: واحدة يهودية والأخرى فلسطينية (تضم الجليل الأعلى والضفة الغربية والقدس بشطريها وغزة). أما اليوم فقد ذهب ذلك القرار أدراج الرياح، وخلفه قرار مجلس الأمن 242 الذي لا يتحدّث إلاّ عن وجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967، فصار أفق التحرّكات السياسية كلها لفض «النزاع العربي - الإسرائيلي» محدوداً بهذا القرار الأخير، ولا شيء غيره، حتى بعد أن تغيّر رقمه إلى 338 غداة حرب أكتوبر 1973؛ بل لقد تناقص مضمونه حول وضع مدينة القدس في اتفاقية أوسلو (13 سبتمبر/ أيلول 1993)، التي صار أرييل شارون بعيدها يعلن مراراً أنها لاغية. وعلى الرغم من فظاعة الحيْف التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ظلت «الشرعية الدولية» عاجزة عن تطبيق حتى قراراتها الدنيا المستصدرة منذ ما يزيد عن نصف قرن مضى على نكبة 67. وهكذا بات الفلسطينيون، على مرّ السنين وتناوب حزبي الليكود والعمل وحلفائهم الدينيين الغلاة المتنفذين، يعانون من تبعات ذلك الظلم الفادح المسلط على حياتهم وأرواحهم وأراضيهم .. أما أميركا فإنها ما زالت، وأكثر من الأمس، عاجزة عن إعادة النظر الجذرية في سياستها الشرق - أوسطية، القائمة على تحيز مطلق لدولة إسرائيل، وعلى سوء تقدير متواتر للقضية الفلسطينية، وكذلك لرمزية مدينة القدس الدينية والتاريخية في وجدان كل المسلمين. وإن تلك السياسة قد تأدّت بالجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، وإنْ بفوارق غير دالة، إلى خدمة تلك الدولة منذ نشأتها بشتى أنواع الدعم بما فيها استعمال الڤيتو الأميركي في مجلس الأمن ما يفوق ثلاثين مرة منذ 1948، حتى أضحت إسرائيل كأنها عضو سرّي ضمن أعضاء هذا المجلس الدائمين، بل الولاية الأميركية الواحدة والخمسين. ويقرّ تقرير لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أن استعمال الڤيتو من أهم الركائز التي تحفظ للولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. والواقع أن هذه العلاقة العضوية بين الدولتين هي التي تقبّحُ صورة القوة العظمى في العالمين، العربي والإسلامي، مع أن لها القدرة، ولو في حدود، على ردع ربيبتها وترشيدها، كما فعلت ذلك في فترات زمنية متباعدة: 1956 إبّان العدوان الثلاثي على مصر في ولاية أيزنهاور؛ 1981: حؤول إدارة ريغان دون دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت؛ 1991 منع إدارة بوش الأب إسرائيل من الرد على صواريخ سكود العراقية في حرب الخليج الثانية، ولعل أول مؤشّر «إيجابي» أعاد في حينه بعض الأمل تصريح بوش ذاك، غير المسبوق أميركياً، عن حق الفلسطينيين في دولة مستقلة، وضرورة تطبيق القرارات الأممية في الشأن ذاته، وردّد هذا التصريح أيضاً رئيس وزراء بريطانيا في حينه، توني بلير، متبنياً إياه، وذلك بعد الضربة الموجعة الفادحة في 11 سبتمبر/ أيلول 2001 .. ويبقى أن الترجمات الفعلية المحسوسة لذلك كله هي اليوم المطلوبة على وجه الأسبقية والاستعجال، ولو أن الغالب على المشهد أمام أعيننا تعطيلها المستمر على نحو ممنهج، بسبب سياسة شنّ حروب ومذابح جماعيّة متلاحقة بأسماء شتى من الدولة العبرية ضد الشعب الفلسطيني وقياداته؛ ولن تكون آخر فصولها حرب الدرع الواقي على غزة صيف 2014 .. وهكذا فحتى حَلّ الدولتين الذي صادق عليه مجلس الأمن بالإجماع، عدا صوت سورية، (13 مارس/ آذار 2002)، ذهب هو أيضا أدراج رياح عاتية. وهذه السياسة المتمرّدة منذ عقود على كل قرارت هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والقائمة على إرهابية شاملةِ التسلح برّا وجوا وبحرا، هي التي تغذّي راديكالية كل من يرى، فلسطينيا وعربيا، أن الصراع ضد إسرائيل تاريخيٌّ مصيري، وأنه الوجه الآخر لصراع العرب ضد تأخرهم وتمزّقاتهم المهيضة.

وعليه، دعاة التطبيع أكّالو السُّحب إنما يهرولون نحوه مستسلمين صاغرين وخاسرين خاسئين. والحال أن سلاما يحرّر الفلسطينيين وينصفهم يبدو موعده اليوم أبعدَ من ذي قبل، فعملية السلام، حسب الكلمة المستهلكة، والتي وضعت مبادئها اتفاقيات أوسلو الآنفة الذكر وأكّدتها خريطة الطريق من بعد، يظهر أنها في حالة تلاشٍ متقدّم، علاوة على أنها لم تحظ منذ البدءِ بتزكية حركة حماس ووجوه من النخبة الفلسطينية (أبرزهم إدوارد سعيد وعزمي بشارة) وذلك، في نظرهم، لِما اعتورها من اختلالات تفاوضية (من أحدها حق عودة فلسطينيي 1948)، وكلها تبعدها عن أن تكون أساسا لسلام عادلٍ وحقيقي مستدام. وكيف لنا أن نقول بغير هذا والحكم في إسرائيل، إلى أي حزب أو ائتلافٍ آل، يتمادى في سن سياسة عدوأنية مستميتةٍ كاسحة ضد الفلسطينيين وأمكنة الذاكرة الإسلامية وضد مقوّمات السلام: توسيع المستعمرات في الضفة الغربية، اغتصاب أراض شاسعة في شرق المدينة المقدسة، تهويد مدينة القدس بقصد تنصيبها «عاصمة إسرائيل الأبدية»، وذلك عملا بالنصيحة المستهترة لمؤسس الدولة الصهيونية، بن غوريون «علينا أن نتوسع ونحتل مبتسمين»؛ هذا علاوة على بناء نفق تحت الحرم الإبراهيمي، وأوراش وحفريات في محيط المسجد الأقصى، وغيرها من إجراءات وتدابير تنزع إلى تثبيت الصراع في ميدانٍ دينيٍّ بالغ الحساسية، من طبيعته أن يعبئَ مجموع العالم الإسلامي وحتى أطيافا مسيحية، سيما وأن الدولة العبرية ما زالت متشبثة بديانتها كدعامة مؤسسة لكيانها.

ظلت إسرائيل، بتجبّرها وغطرستها المستهترة، مدعومةً بالحبل السُّري الذي ما انفكّ يربطها عضويا بسياسة أميركا الرسمية الراسخة؛ كل هذا الحيف الفظيع ومشتقاته قد تمخض عنه بروز جيل مقاومة جديد جُبل على العنف المضاد، درعا ووسيلة، جيل يسعى، بجد وتفانٍ، إلى تنمية قدراته الذاتية في التمكّن ما استطاع من أسباب القوة الرادعة الواعدة ومن التقنيات القتالية المتطورة، كما من تكنولوجيات التواصل الحديثة وطرائق السياسة النافعة الفاعلة. وإنَّ كسْب معارك دالة ضد الدولة الصهيونية، كما يرى هذا الجيل، ومعه شرائح عريضة من الشعوب العربية وغيرها، هو من المؤشرات الحاسمة على عودة الهيبة والكرامة وروح الاتحاد المحصِّن والمنتج إلى بلداننا ونخبنا وسياسيينا.

ذلك غيض من فيض، لو أن دعاة التطبيع اكتفوا به وحده وأدخلوه في التصور والحسبان، إذن لخجلوا من أنفسهم وأخزوها، ثم لأدركوا أن المغرب، على سبيل المثال فحسب، الذي يرأس ملكه لجنة بيت مال القدس، له شفراتٌ عُمقيةٌ ترياقيةٌ تعود إلى عهد مؤسس الدولة العلوية، السلطان إسماعيل، المبادر إلى جعل عائدات زيتون حمرية الشاسعة بمكناس وقفا على الحرمين الشريفين. وبالتالي، المغرب محصّن ضد شرور الذئاب الضالّة، وأفاعيل الخائضين في المياه العكرة، وباعة الخدع والأسربة، يعرفهم أحرار هذا البلد الأبيّ الصامد بسيماهم من كثرة الخنوع والركوع لأسيادهم ومحرّكيهم. ولا حاجة بنا إلى تجريمهم، نظرا إلى صعوبة التطبيق القضائي الجنائيّ عليهم، إذ يكفي أن يظهروا للناس كأشباههم العرب ساقطين من أعينهم، فاقدين أيّ مصداقية وأيّ اعتبار. ومن أولئك الأحرار من توفقوا في منع جزّارٍ قانا، شمعون بيريز، من حضور ملتقى مؤسسة بيل كلينتون المنعقد في 1997/7/5 بمراكش، وكان قد دُعي له بصفات عدة، منها (يا للمفارقة الممضّة!) حصوله على جائزة نوبل للسلام، واعتباره من فئة «الحمائم» بين ساسة إسرائيل وأركان جيشها، فهل يتعظ سماسرة التطبيع وممارسوه سرّا أو في رابعة النهار؟ وعلى أي حال، ففلسطين ومسجدها الحرام ومسجدها الأقصى لن تكون أبدا للبيع في سوق النخاسة أو ما ماثله، كما سجلنا في مقال سابق في «العربي الجديد»، وهذا بقرار لا رجعة فيه من الشعوب العربية والإسلامية، ومن قادة أبرار، منهم، على سبيل المثال، عبد الحميد الثاني السلطان العثماني الملقب بالأحمر الذي رفض رفضا قاطعا بيع فلسطين لليهود، على الرغم من ضائقة خزينته المالية وقتذاك، وبالشهيد الملك فيصل والشيخ زايد والشيخ صباح الأحمد والزعيم جمال عبد الناصر وغيرهم، تغمدهم الله جميعا بواسع رحمته وأسكنهم فسيح جناته، مع الصالحين والأتقياء.

> الغالب على المشهد اليوم التعطيل المستمر لحل الدولتين، بسبب سياسة الحرب المستدامة التي تتبعها الدولة العبرية ضد الشعب الفلسطيني

> عملية السلام التي وضعت مبادئها اتفاقيات أوسلو وأكدتها خريطة الطريق من بعد، يظهر أنها في حالة تلاشٍ متقدّم

... مع ولاية دونالد ترامب المنتهية قريبا، وتمادي إسرائيل في تقتيل الفلسطينيين والعبث بحقوقهم، نرى قضيتهم تزداد مأساويةً واستعارا، ومجالهم الحيوي ضيقا وضنكا، وذلك بسبب استماتة إسرائيل في ضم أراضيهم وتوسيع المستعمرات ضدّا عليهم، وعلى القوانين والقرارات الدولية. وها هو نتنياهو يوغل في تنفيذ ذلك، مضيفا أقصى العنف والشراسة في استرخاص أرواح شباب فلسطين في أثناء مسيرات العودة، وفي الاستهتار بكل القوانين الدولية والقيم الإنسانية. السياسة الأميركية حيال القضية الفلسطينية تأدّت، في المحصلة، بالجمهوريين والديمقراطيين، مع فروق عرضية أو طفيفة، إلى خدمة الدولة الإسرائيلية منذ نشأتها في 1948. ومنها قرار ترامب، الإنجيلي حتى النخاع، نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس الشرقية، واعترافه بالقدس كلها عاصمة لإسرائيل الأبدية، حسب تعبير الصهاينة بجميع أطيافهم. الغالب على المشهد اليوم أكثر من ذي قبل التعطيل المستمر لحل الدولتين، وذلك بسبب سياسة الحرب المستدامة التي تتبعها الدولة العبرية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته. وعلى الرغم من مرور سبعة عقود على القضية الفلسطينية، الأمل معقود على جيل المقاومين الجدد، وجاهزية العالم العربي والإسلامي في اكتساب أسباب القوة والمناعة الذاتية، وتغيير ميزان القوى لصالحه، ما يستلزم بالضرورة رص الصف الفلسطيني رصّا منيعا وتوحيده وتمكينه من السلاحيْن، المادي والروحي، فإسرائيل، كما نعلم، تتوفر وحدها في منطقة الشرق الأوسط كله على القنبلة النووية ذات المئتي وخمسين رأسا (فيما يُمنع على إيران تخصيب اليورانيوم ولو لغاية سلمية)، كما أن إسرائيل أعلنت الديانة اليهودية ورسَّمتها ركنا ركينا في بنية دولتها .. وعليه، إذا لم يتحقق ذلك الشرط الوجودي، ذو البعدين العسكري والمعنوي، فإن ما تسمى «صفقة القرن»، بل صفعة العار والخزي التي روّجتها إدارة ترامب، ما هي إلا أكذوبة بلقاء وفخ للإيقاع بالقضية الفلسطينية واغتيال حقوق الفلسطينيين في العودة، وإقامة دولتهم على أرضهم قبل يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وهذا ما عاكسته باستماتة وشراسة سياسة إدارة ترامب التي شجعت إسرائيل على توسيع مستعمراتها، وحتى على أن تكون لها مطامع ترابية في الضفة الغربية، وفي ضم غور الأردن وشمال البحر الميت. وللإشارة، قالت الديمقراطية رئيسة مجلس النواب الأميركي، نانسي بيلوسي، عن ترامب، إنه خليق بأن يُزجّ في السجن. ولعمري إن هذا لرجاء غالبية ساكنة المعمور الحر، عدا قاعدة ترامب الناخبة التي ستبقى بعده، والمكونة من فلاحين ورعاة البقر الجهلة وأشتات من الطبقات الوسطى ومن شريحة رجال المال والأعمال على شاكلته، هذا علاوة على حركة الإنجيليين البالغة الغلو، إذ تنشر بقوة الدعاية الكثيفة والتمويل الفائض عقيدة اليهود شعب الله المختار، وإن أرضهم الموعودة تمتد من النيل إلى الفرات. وفي خضم هذا الوضع المأساوي، يعاني الفلسطينيون من عذابٍ شديد، تؤجج نيرانه قوة أميركا العظمى، وحتى نيران بعض الدول «الشقيقة» التي شاركت في «ورشة المنامة» المذلة المستهترة، وتلهث اليوم وراء تطبيع مع إسرائيل التي تحدّده على مقاسها، وبشروطها الضاغطة القسرية، ولن يعود على المطبّعين إلا بحصة المغبون وبالويل والثبور من جماهير الشعوب. هل سينحو الرئيس الديمقراطي الجديد، جو بايدن، سياسة مغايرة لفظائع وحماقات سلفه، فيتوخّى إصلاح ما أفسده، ويطبعُ أميركا بقيم الإنصاف والأنسنة؟ فلننتظر حتى نرى (Wait and see)، مع الإغضاء عن الشعار المسجل على ورقة الدولار «باسم الله نتاجر IN GOD WE TRUST».

(كاتب ووزير مغربي سابق)

اغتيال فخري زادة وأفق المواجهة المحتملة

حسام أبو حامد

عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي، في مؤتمره الصحافي، العام 2018، الذي خصّصه للكشف عن «الأرشيف النووي السري» الإيراني، صورةً للعالم الإيراني محسن فخري زادة، ووصفه بأنه «رجل الظل» الذي يترأس «مشروع عماد» الإيراني، الهادف إلى تطوير أسلحة نووية، وقال: «تذكروا هذا الاسم». وبعد حوالي عامين، في يوم 27 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، وبعد محاولات فاشلة، تمكّنت إسرائيل من اغتيال زادة في أبسرد شرقي العاصمة طهران. ليكون ذلك ضربة أخرى ضمن ضرباتٍ متتاليةٍ تعرّضت لها مواقع نووية وعسكرية إيرانية، تكاثفت، على ما يبدو، نتيجة سطو إسرائيل على وثائق نووية إيرانية سرية كانت مخبأة في منطقة في جنوب طهران، خصّص نتنياهو مؤتمره الصحافي للحديث عنها.

رفض نتنياهو التعليق على حادث الاغتيال، ما كان متوقعا، فقد نفت حكومته على مدار العقد الماضي عمليات الاغتيال والتخريب السرية التي استهدفت علماء ومنشآت نووية داخل إيران، ولم تعترف بمسؤوليتها عنها. ولكن، في 2012 اعترف أحد المتهمين بقتل عالم نووي إيراني، قبل إعدامه، بأنه سافر إلى تل أبيب، وتلقى تدريبا من المخابرات الإسرائيلية الخارجية (الموساد). وسبق لمسؤولين إسرائيليين أن اعتبروا استهداف قاعة تجميع أجهزة الطرد المركزي في محطة نطنز النووية الرئيسية في إيران، قبل أشهر، بداية سلسلة عمليات سرّية لتقويض برنامجي إيران، النووي والصاروخي. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن زادة «كان منذ فترة طويلة الهدف الأول لجهاز الموساد»، ونقلت عن مسؤولين أميركيين اعتقادهم أن إسرائيل وراء عملية اغتياله، وأنها أرادت أن ترسل بذلك رسالة «تهديد» إلى العلماء الآخرين في البرنامج النووي الإيراني.

بعد شهر من مؤتمر نتنياهو الصحافي ذاك، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران الذي وقعته إدارة أوباما العام 2015، ولقي معارضة شديدة من إسرائيل وخصوم إيران في الخليج. أصبحت استراتيجية الضغوط القصوى أسلوب ترامب الأمثل في التعامل مع طهران، (مع توجيه لها بمشاركة إسرائيلية ضربات عسكرية وسيبرانية مدروسة)، مبرّرا ذلك بأن الاتفاق لا يعالج جميع المخاوف الأميركية المتعلقة ببرنامج إيران للصواريخ الباليستية، ودعمها المليشيات المسلحة التابعة لها في المنطقة. وفي حين تبنّى ترامب علنا، في يناير/ كانون الثاني الماضي، اغتيال القائد العسكري الإيراني، قاسم سليماني، فإنه اكتفى بالإعراب عن حماسه للعملية، حين أعاد تغريدة لصحافي إسرائيلي وصف العملية الناجحة بأنها «ضربة نفسية ومهنية كبيرة لإيران»، ومن غير المرجّح أن يكون نتنياهو قد مضى في تنفيذ العملية من دون علم ترامب.

على الرغم من أهمية زادة وإدارته المعرفة النووية الإيرانية، لا يمكن أن تُبقي طهران تلك المعرفة في يد رجل واحد، ولن يشكّل موته ضررا دائما لبرنامجها النووي. ومع أن الإعلام الإيراني تعامل مع زادة بوصفه بطلا قوميا، إلا أن ردود الفعل الشعبية لم ترق إلى مستوى الغضب العارم الذي أحدثه اغتيال الجنرال قاسم سليماني ورفاقه، يناير/ كانون الثاني الماضي، فعلى خلاف الأخير، لم يكن لزادة حضور عام. وعلى الرغم من توعّد المحافظين بالانتقام، لا تتوفر، هذه المرّة، ضغوط شعبية تستدعي ردا سريعا، ولو محدودا، لتبييض ماء الوجه، كالذي اضطرت له إيران بعد اغتيال سليماني، بقصفها مواقع في العراق فيها جنود أميركيون بصواريخ باليستية. وعلى الرغم من لجوئه إلى العبارة الروتينية «الرد في الوقت المناسب»، إلا أن الرئيس الإيراني، حسن روحاني، اعتبر أن الشعب الإيراني حكيم بما يكفي لكي لا يقع في «فخ النظام الصهيوني». لا ترغب إيران بمنح إسرائيل، وإدارة ترامب، فرصة التشويش على المسار الذي ترغب الإدارة الأميركية المضي فيه، ويبدو أنها عازمة على التمسّك بسياسة التهدئة التي اتبعتها طهران مع انطلاق السباق الرئاسي نحو البيت الأبيض، انتظارا لوصول بايدن إلى السلطة، في ظلّ قلقها من سلوكٍ غير متوقع من ترامب خلال مرحلة انتقالية فوضوية، قد تمنحه فيها أي توترات محتملة مبرّرًا للقيام بهجمات في أسابيع وجودها الأخيرة، إذ أكدت مصادر عراقية أن قائد الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، وجّه بعض المليشيات العراقية لإيقاف الهجمات على المصالح الأميركية في العراق والمنطقة، مطالبًا إياها أن تتحلّى بالهدوء. وكذلك فعل حزب الله، بتوجيهاتٍ من أمينه العام حسن نصر الله. غالبا سيستمر ترامب، وحلفاؤه في المنطقة، في إلقاء الأحجار في مجرى نهر الديبلوماسية المتوقع تدفق مياهه مع وصول بايدن إلى السلطة، ومن غير المؤكّد أنهم على استعداد لتوجيه ضربة عسكرية خاطفة إلى إيران، قد تفتعل حربا إقليمية، ولا مواجهة ردود فعل إيرانية في حال تكرار الهجمات على مواقع نووية أو عسكرية أو سيادية إيرانية، تحرج القيادة الإيرانية أمام جمهورها، ومع استعجال إسرائيل للمواجهة مع إيران، لم يتّضح ما إذا كانت قد نسّقت في ذلك مع الدول الخليجية المتحالف معها التي ستكون في مرمى النيران الإيرانية، وقد تشهد أراضيها تصفية حساباتٍ بين إيران وإسرائيل، سيما بعد أن أصبحت لإسرائيل سفارات ودبلوماسيون ومكاتب تمثيل تجاري، في منطقةٍ يشكّل فيها السكان المنتمون للمذهب الشيعي نسبة لا يمكن تجاهلها. وقد يدخل اغتيال سياح أو دبلوماسيين إسرائيليين أو خطفهم عنصرا جديدا ضمن عناصر المواجهة.

> تحرك قوات عسكرية أميركية غير اعتيادية لا تعني أكثر من رسائل سياسية موجهة إلى إيران

على الرغم من تصريحات سابقة لترامب ومعاونيه عن توجيه ضربة عسكرية لإيران، فإن تحرك بعض القوات العسكرية الأميركية غير الاعتيادية لا يعني أكثر من رسائل سياسية موجهة إلى إيران، حتى تحريك حاملة الطائرات الأميركية «يو إس إس نيميتز» نحو الخليج العربي بعد ساعات من اغتيال زادة، فجاء في سياق خطةٍ سابقة، هدفها توفير غطاء جوي، ودعم قتالي للقوات الأميركية، بعد انسحاب عناصرها من كل من العراق وأفغانستان، في 15 يناير/ كانون الثاني المقبل، الانسحاب الذي التزم به ترامب، ويتّفق مع توجهات الإدارة الأميركية المرتقبة، يتعارض مع حربٍ جديدة قد تحافظ على القوات الأميركية في المنطقة فترة أطول.

أدركت إسرائيل أنها إن لم تقم بعملية الاغتيال هذه، وتتجنّب أي تبعات ديبلوماسية أميركية، في ظل إدارة ترامب، فإنها لن تتجنبها في ظل إدارة بايدن، ومن خلفه الديمقراطيون اليساريون، وهي عملية تحتاج تخطيط أشهر على أقلّ تقدير، مهما تحدّثنا عن اختراقات في المنظومة الأمنية الإيرانية. قد تمنح إدارة ترامب فرصة استغلال ما تبقى لها من وقت لإسرائيل لتوجيه ضرباتٍ لطهران، لن تتعدّى غالبا نمط الحرب الاستخباراتية أو السيبرانية، بحيث تضمن ألا يتجاوز أي رد فعل إيراني، قبل 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، هذا الإطار، لكنها قد لا تغامر في منحها تفويضا للقيام بعمليات عسكرية مباشرة. عدا ذلك، تكون إسرائيل، وربما بتواطؤ مع حلفاء لها في الخليج، ينوون توريط إدارة ترامب قبل رحيله في حماقة، تكون كارثية على المنطقة.

(كاتب فلسطيني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري**
▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ سكرتير التحرير **حكيم عنكر**
▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام**
▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads